

مراجعات الكتب:

علوم سياسية

بناء السلم في غربي آسيا

Bridging A Gulf: Peace Building in West Asia

تأليف: مجيد طهرانيان

الناشر: Toda Institute for Global Peace and Policies Research 2003

عرض: خديجة عرفة محمد*.

يناقش موضوع هذا الكتاب، بالأساس، فكرة الأمن التعاوني أو مفهوم الأمن التعاوني في منطقة غربي آسيا، ويقصد بالأخيرة، كما عرفها الكتاب، دول مجلس التعاون الخليجي الست (المملكة العربية لاسعودية، والإمارات العربية المتحدة، وعمان، وقطر، والبحرين، والكويت) مضافاً إليها إيران والعراق. وذلك من خلال محاولة طرح الكتاب لرؤية مستقبلية نحو الوصول إلى الأمن التعاوني في منطقة غربي آسيا معتمداً بالأساس على الخبرة الحالية لتعامل دول المنطقة مع مفهوم الأمن التعاوني. إذ تمثل الفرض الأساسي للكتاب في أن البديل الرئيس لاقترب الأمن التنافسي الذي تشهده المنطقة هو ضرورة التوصل بين الأطراف المعنية إلى اقتراب للأمن التعاوني، وحاول الكتاب مناقشة الأسس الرئيسة لتطبيق هذا الاقتراب في المنطقة.

ساد مفهوم الأمن التعاوني فترة ما بعد الحرب الباردة. ويعتمد اقتراب الأمن التعاوني بالأساس على مجموعة من الإجراءات المبنية لوقت السلم على أساس الدبلوماسية الوقائية وإجراءات بناء الثقة اعتماداً على وجود قدر من التعاون بين عدد من الدول، ليس من الضروري أن تكون شبيهة في الفكر، فهو يقوم على أساس

* باحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الحوار بدلاً من المواجهة، والشفافية بدلاً من السرية، فالسياسات الأمنية لا تقوم على فكرة الردع بل على أساس فكرة تطوير الطمأنينة والحوار ونشرهما آلية لمنع النزاعات. وقد ترافق مع بروز مفهوم الأمن التعاوني الدور المتزايد لدبلوماسية المسار الثاني ودبلوماسية المسار الثالث Second Track Diplomacy and Triple Track Diplomacy، وتتمثل دبلوماسية المسار 2، وهو مسار غير رسمي وغير حكومي، في أنشطة الباحثين والخبراء، التي تهدف إلى مساعدة صناع القرار عند صياغة سياستهم الأمنية من خلال تقديم المشورة وذلك خلافاً لأنشطة المسار 1، وتتمثل في أنشطة المسار الرسمي الحكومي. أما أنشطة المسار 3 أو دبلوماسية المسار 3 فتتمثل في أنه نظراً للدور المتزايد الذي أصبحت تقوم به منظمات المجتمع المدني في حفظ السلم والأمن الدوليين فترة ما بعد الحرب الباردة، تقوم دبلوماسية المسار 3 على محاولة بناء صلة بين الحكومات والمجتمع المدني من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين الدبلوماسيين والباحثين. ويؤدي هذا الدور من خلال مجموعة من المؤسسات البحثية المستقلة المعنية بدراسات السلم.

وسنحاول من خلال هذا العرض مناقشة بعض الأفكار الرئيسية الخاصة بطرح فكرة الأمن التعاوني وإجراءات بناء الثقة في المنطقة، التي استعرض لها الكتاب مع التركيز على محاور ثلاثة: المحور الأول يتناول الخبرة الحالية لدول المنطقة في التعامل مع مفهوم الأمن التعاوني، والمحور الثاني يتعلق بالروابط الأمنية بين منطقة الخليج والمتوسط انطلاقاً من أن أمن الخليج لا يمكن النظر إليه منفصلاً عن الروابط الجيو-استراتيجية مع منطقة المتوسط، وهي الروابط التي ترجع إلى أكثر من ألفي عام. وتمثل المحور الثالث في الرؤى المستقبلية لكيفية الوصول إلى الأمن التعاوني في المنطقة؛ إذ سنعرض لأبرز ثلاثة موضوعات تناولها الكتاب في هذا الصدد، وهي الإجراءات المقترحة لتحقيق الأمن التعاوني في المنطقة، وإجراءات بناء الثقة في منطقة الخليج، وإجراءات بناء الثقة من خلال التعليم الإقليمي.

تناول الأستاذ الدكتور / مجيد طهرانيان، الخبرة الحالية لدول غربي آسيا في التعامل مع مفهوم الأمن التعاوني من خلال التركيز على كنوز دبلوماسية المسار 3 في غربي آسيا؛ إذ حاول مناقشة دور دبلوماسية المسار 3 في منطقة الخليج من خلال مناقشة أنشطة برنامج الأمن الإنساني والحكم الرشيد في غربي آسيا Human Security and Global Governance in West Asia، والمعروف اختصاراً باسم HUGG West Asia، وقد بدأ البرنامج في عام 1998، بمشاركة عدد كبير من

المؤسسات البحثية العالمية والمعنية بقضايا أمن الخليج وقضايا الأمن الإنساني، وركز المشروع في مراحله الأولى على إجراءات بناء الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تشكيل اللجنة الدولية للأمن والتعاون في غربي آسيا The International Commission for Security and Cooperation in West Asia، وتتكون اللجنة من باحثين ودبلوماسيين من دول مجلس التعاون الخليجي الست (قطر، وعمان، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت) بالإضافة إلى دولتين من دول الجوار، وهما إيران والعراق. وكذلك من ممثلين من الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن، وممثل من الأمم المتحدة.

وعقدت الجولة الأولى من أعمال اللجنة خلال الفترة من 6 - 7 مارس عام 1999 في أسطنبول، وعقدت الجولة الثانية خلال الفترة من 27-29 مايو عام 2000 في قبرص، وعقدت الجولة الثالثة في الدوحة خلال الفترة من 5 - 7 يناير عام 2001، وعقد الاجتماع الرابع للجنة في قبرص للمرة الثانية خلال الفترة من 29-30 مارس عام 2002.

وعن الدور المستقبلي لدبلوماسية المسار الـ3 في منطقة غربي آسيا، فقد أكد الباحث أن أهم تلك الأنشطة ما اتفق عليه خلال اجتماع الدوحة؛ إذ تم الاتفاق على اتخاذ الخطوات التمهيديّة لإنشاء المعهد الإقليمي لغربي آسيا للحوار West Asian Regional Institute for Dialogue، وذلك بوصفه منظمة غير حكومية تهدف إلى تطوير الأمن والسلم بين دول غربي آسيا من خلال فتح قنوات الحوار، وتبادل التفاهم المشترك، وبناء الثقة بين شعوب المنطقة. وكذلك التعاون فيما يتعلق بقضايا الأمن الإنساني في المنطقة؛ إذ جاء الاجتماع بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، لذا ارتكز الاجتماع على الحاجة الملحة لبناء نظام أمني إقليمي جديد في غربي آسيا يقوم على أسس السلم، والعدالة، والتقدم الاقتصادي، والديمقراطية السياسية، وحقوق الإنسان، ومن ثم الاجتماع على أن الوصول إلى هذا الأمر يتحقق من خلال دعم جهود التحول الديمقراطي.

وقد نص بيان الدوحة على ما يلي:

1 - في ضوء التوترات الحالية واستمرار المعاناة الإنسانية في العراق، فإن المنطقة بحاجة إلى مركز إقليمي للحوار والتعاون لتطوير السلم والأمن والتنمية فيها.

- 2 - لكي يكون المركز قناة فعالة للاتصال بين شعوب المنطقة وحكوماتها يجب أن يكون منظمة مستقلة، وغير هادفة للربح، وغير متحيزة، وغير حكومية.
- 3 - لتأكيد استقلاليته، فإن المركز يجب أن يكون له مجلس أمناء من بين الأكاديميين المميزين، والحكوميين ورجال الأعمال، وقادة المجتمع المدني ليكونوا قادرين على توفير الدعم المادي والأدبي للمركز.
- 4 - من أجل إنشاء المركز، فإن اللجنة مطالبة بالإعداد لعقد مؤتمر دولي كبير بالتعاون مع أي عدد من المنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تساعد في هذا الأمر.
- 5 - في الوقت نفسه، فإن لجنة الخبراء من المنظمات الراعية للمشروع عليها دعم اللجنة.

وتمثل اللجنة الدولية للأمن والتعاون في غربي آسيا نموذجاً أو أداة فاعلة لتحقيق الأمن التعاوني بين دول المنطقة. وأهمية هذا الأمر يتمثل في أن تقبل دول المنطقة لمفهوم الأمن التعاوني سيسهل تقبلها لمفهوم الأمن الإنساني، فتطور فكرة الأمن التعاوني في المنطقة في السنوات الأخيرة أسهم في دعم فكرة الأمن الإنساني؛ إذ بدأنا نشهد في الآونة الأخيرة تطوير دول المنطقة لتعاون ثنائي ومتعدد الأطراف فيما بينها في التعامل مع مشكلات الأمن الإنساني.

أما عن فكرة الروابط الأمنية وفقاً لنظرية المجال وما تعتمد عليه بالأساس من التركيز على الروابط عبر الإقليمية وما لها من انعكاسات أمنية، تناول الأستاذ الدكتور/ محمد السيد سليم، موضوع «الروابط الأمنية الجيو-إستراتيجية بين المتوسط والخليج». إذ تمثل الفرض الأساسي له في افتراض أن المخاطر والفرص التي توجد في منطقة الخليج يجب أن تقدر في ضوء انعكاساتها في منطقة المتوسط. وقد حدد الباحث معايير أربعة للربط بين الطرفين - الخليج والمتوسط - وهي عوامل الجغرافية السياسية، والعوامل التاريخية، وتوازنات القوى، والاعتماد المتبادل، يركز المعيار الأول على تعريف تأثير الطبيعة والجغرافية بين المنطقتين مثل التجاور الجغرافي، وإتاحة الطرق البحرية والأرضية، والهجرة البشرية، وعلى الرغم من تأكيد الباحث أن تأثير هذه العوامل قل نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات، فإنها ما زالت تمارس دوراً مهماً في تحديد إدراكات الأمن في كلتا المنطقتين. ومن تلك الروابط قناة السويس التي تربط خليج السويس بالبحر الأحمر والخليج، وكذلك مضيق باب المندب ومضيق هرمز، ويربطان الخليج ببحر العرب،

وقد أسهمت تلك العوامل الجغرافية في خلق روابط بين شعوب المنطقتين. وتمثل المعيار الثاني في تطور العلاقات بين شعوب ودول الخليج والمتوسط، وكذلك دخول قوى خارجية في كلتا المنطقتين والدروس التاريخية المستفادة من هذا التفاعل من خلال الاعتماد على فرض أن الاقتراب التاريخي يظهر أشكال التفاعل بين المنطقتين وتطابقها للظروف الجديدة في القرن الحادي والعشرين، وأكد الباحث أن التفاعلات بين منطقتي الخليج والمتوسط تعود إلى 22 قرناً مضى من الزمان؛ إذ بدأت تلك التفاعلات مع قدوم بعض القوى من المتوسط إلى منطقة الخليج، ولم يحدث تغير في الطابع المميز لتلك العلاقات لمدة ألفي عام؛ إذ تعود الروابط بين منطقتي المتوسط والخليج إلى قدوم أسرة بطليموس إلى مصر في عام 300 قبل الميلاد، والبطالمة كانوا من شمال المتوسط، ومن إدارتهم المتوسط تحكموا في البحر الأحمر، مما جعلهم في صدام مع اليمنيين العرب؛ إذ قاموا بالربط بين المنطقتين من خلال تجارة التوابل من الهند إلى أوروبا.

وتمثل العامل الثالث في القضايا الأمنية بين دول الخليج والمتوسط؛ إذ أكد الباحث وجود مجموعة من مصادر تهديد الأمن والصراعات في الخليج التي يمكن أن تؤثر على أمن المتوسط، ومن ذلك ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري وما تعانيه منطقة الخليج من صراعات وعدم استقرار. أما المعيار الرابع فتمثل في الاعتماد المتبادل، وتمثل في القضايا الاقتصادية بين المنطقتين؛ إذ توجد مجموعة من الروابط الاقتصادية بين المنطقتين تتسم بالتماثل. وأكد الباحث أن أي رؤية شاملة لأمن الخليج يجب أن تأخذ في الحسبان التطورات في منطقة المتوسط؛ فدول الخليج لها مصالح تجارية ونفطية مع المنطقة، هذه المصالح تأثرت بشكل كبير بما يحدث في الممرات المائية الدولية في المنطقة مثل قناة السويس والبحر الأحمر والبحر المتوسط، وهذه الروابط تدعو لتوسيع مفهوم نطاق الخليج ليشمل المتوسط، وهو لا يشمل تجنب مصادر التهديد المحتملة لأمن الخليج فقط، لكن التعامل مع الاعتبارات العربية أيضاً، ومنها الشراكة الأوروبية المتوسطية، والحوار الخليجي الأوروبي وهما يمثلان مسارين. فعندما قام الاتحاد الأوروبي باقتراح مبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطية عام 1994، لاقت المبادرة انتقاداً على أنها تقسم الدول العربية إلى دول متوسطة ودول غير متوسطة، وهو ما يعوق التكامل العربي. ومع وجود الدول الخليجية في إطار مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سيمنع هذا الأمر من غياب مثل هذا التكامل العربي.

ولتجنب هذه العقبة وبلوغ مثل هذا التكامل في إطار مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اقترح الباحث الإجراءات الآتية:

1 - تأسيس معيار جديد لعضوية الشراكة الأوروبية المتوسطية لشركاء الحوار. هذه الآلية قدمت لأول مرة من خلال رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعروفة اختصاراً باسم «الآسيان»، ثم بعد ذلك من خلال تجمع رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي. كما طرحت في إطار مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا المعروفة اختصاراً باسم «السيكا».

2 - تحويل الحوار الأوروبي - المتوسطي، والأوروبي - الخليجي إلى حوار أوروبي - عربي أو شراكة أوروبية - عربية ولا سيما أن دولاً ثلاثاً من دول المتوسط (تركيا وقبرص ومالتا) وهي من الدول المشاركة في الشراكة الأوروبية - المتوسطية ستصبح أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وقد خلص الباحث إلى أنه عند التفكير في توسيع مجال المتوسط إلى منطقة الخليج، فإننا يجب أن نأخذ في الحسبان عوامل ثلاثة رئيسية أمريكية، وأوروبية، وعربية. إن ترتيبات توسيع نطاق المتوسط ليشمل منطقة الخليج لا بد أن يحصن ضد أي خلاف حول المصالح الأمريكية في المنطقة، فروابط الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الخليج أقوى من صلة الأخير مع دول المتوسط؛ إذ لا يوجد وجود عسكري كبير للأخيرة في منطقة الخليج، والأكثر من ذلك أن إعادة تعريف نطاق المتوسط، ليضم منطقة الخليج، سوف يحقق نتائج مهمة لو أن الاتحاد الأوروبي غير الاتجاه المقيد للتعاون العربي - الأوروبي. فالدول العربية - المتوسطية والدول الخليجية لديها تحفظات خطيرة على اقتراب الاتحاد الأوروبي لتوسيع التعاون معها.

أما عن الرؤى المستقبلية للوصول إلى الأمن التعاوني في المنطقة، فكما سلفت الإشارة، تمثلت في الإجراءات المقترحة لتحقيق الأمن التعاوني في المنطقة، وإجراءات بناء الثقة في منطقة الخليج، وبناء الثقة من خلال التعليم الإقليمي. قدم الأستاذ الدكتور / بيجورن مولر في أحد فصول الكتاب دراسة بعنوان «نحو تحقيق الأمن التعاوني في منطقة الخليج». فمنطقة الخليج تعد من المناطق غير المستقرة، التي تتسم بوجود مجموعة كبيرة من مصادر التهديد التي تتسم في معظمها بأنها ذات طبيعة تقليدية، ومنها النزاعات الحدودية، وارتفاع نسب الإنفاق العسكري، ودور

القوى الخارجية في المنطقة. ومن ثم اقترح الباحث مجموعة من الإجراءات الممكنة لتحقيق الأمن التعاوني في المنطقة التي يمكن أن تمثل الأساس في تحقيق الاستقرار فيها مؤكداً أن نظرية الأمن التعاوني يمكن أن تنطبق على المنطقة. فالروابط الاقتصادية الممتدة، التي تتجه نحو الاعتماد المتبادل المشترك يمكن أن تكون ذات أهمية في إعطاء الدول المعنية دافعاً نحو الحفاظ على السلم، لكن غياب التكامل بين الاقتصادات الإقليمية ربما يمثل عقبة لهذا الأمر، ومن ثم، فالأمن التعاوني في المنطقة يمكن تحقيقه من خلال الوسائل غير المباشرة مع التعامل مباشرة مع القضايا العسكرية، بما يمكن أن يسهم في التقليل أو التخفيف من حدتها. لذا فمن الضروري طرح رؤية عملية في اتجاه الوصول إلى مجتمع إقليمي أمني، ونواة هذا المجتمع الأمني هو مجلس التعاون الخليجي؛ لذا اقترح الباحث ضرورة أن يحاكي المنظمات الإقليمية الأخرى كالاتحاد الأوروبي أو الآسيان. والوصول إلى هذا الأمر يتطلب توافر الإرادة السياسية أولاً، ومن دونها لا يمكن تحقيق أي شيء؛ ومع توافرها يجب ألا نتوقع أن المشكلات ستنتهي أوتاماتيكياً، لكن لا بد من توافر مجموعة من الأدوات والميكانيزمات لتسهيل حل المشكلات، ويقترح الباحث بهذا الصدد، مجموعة من الأدوات:

1 - الحوار: وهو يعد بمنزلة شرط مسبق للبدء في أي نظام أمني في المنطقة، ومن هنا يأتي دور دبلوماسية المسار 2 والمسار 3، التي تقوم بصورة أساسية على الحوار. وتتمثل أهمية الحوار في أنه يسهل مناقشة قضايا لا يمكن مناقشتها على المستويات الرسمية، كما أنه يسهم في تقريب وجهات النظر حول عدد كبير من القضايا ولاسيما في ظل الطبيعة المعقدة والمتداخلة للقضايا الأمنية في المنطقة، التي يتطلب التعامل معها وجود قدر كبير من الاتفاق والتفاهم.

2 - معاهدات عدم الاعتداء.

3 - طرح فكرة وجود آلية للأمن الجماعي في المنطقة Collective Security.

4 - تأكيد أن كل ما سبق لا بد أن يكون في ظل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وفيما يتعلق بأدوات التحكم في الأسلحة، حددها الباحث في أمرين؛ الأول: هو إجراءات بناء الثقة (CBMs) Confidence Building Measures وإجراءات بناء السلم والثقة (CSBMs) Confidence and Security Building Measures، التي لا بد أن

تطرح في إطار المنطقة بوصفها أساساً عند مناقشة قضايا التحكم في الأسلحة. وتهدف إجراءات بناء الثقة إلى حل المشكلات من خلال حل مشكلات سوء الإدراك بين أطراف النزاع الرئيسية، وزيادة الشفافية حول الأمور العسكرية، ويقترح الباحث، بهذا الصدد، الإبلاغ المسبق عن المناورات العسكرية؛ إذا زادت على حجم محدد يتفق عليه بين الأطراف المعنية، وكذلك دعوة خبراء ومراقبين لتلك المناورات من الدول المجاورة أو الدول الأخرى المعنية، مع تأكيد إمكانية مد إجراءات بناء الثقة إلى المجال البحري في منطقة الخليج.

أما إجراءات بناء السلم والثقة فهي تذهب أكثر من ذلك؛ إذ تهدف إلى تنظيم أنشطة عسكرية محددة، كما قد تشمل منع أي من التدريبات العسكرية غير المتفق عليها سلفاً.

ولأهمية إجراءات بناء الثقة في المنطقة لكونها مدخلاً مهماً لتحقيق الأمن التعاوني بين الأطراف المعنية، أفرد الكتاب فصلاً مستقلاً تناول فيه الدكتور/ببزهاد شاهندا، «إجراءات بناء الثقة في الخليج»، إذ تعد إجراءات بناء الثقة المدخل الأكثر ملائمة للتعامل مع قضايا الأمن التعاوني في منطقة الخليج، وكانت منطقة الخليج مرت بخبرات سيئة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وكذلك بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أسهمت في خلق عدم الثقة بين شعوب المنطقة، وعلى هذا الأساس تمثل فرص الدراسة في أن بقاء دول الخليج في النظام الجيو سياسي القائم يعتمد على قدرتها على الاستفادة من الديناميكيات الجديدة وقدرتها على خلق تجمع اقتصادي قوي خاص بها. فموقعها الجغرافي أعطاها أهمية إستراتيجية، وكذلك ما تتمتع به من احتياطات نفطية ضخمة. فالتعاون بين دول المنطقة ممكن لو أن اعتبارات المصلحة القومية وضعت قبل الاعتبارات الجيو سياسية للدول الكبرى، والمدخل الذي يقترحه الباحث لتحقيق الاستقرار في المنطقة هو إعطاء التعاون وإجراءات بناء الثقة حول القضايا غير السياسية الأولية على التعاون السياسي والإستراتيجي. وقبل بدء الحديث عن إجراءات بناء الثقة في المنطقة أكد الباحث أن من الضروري، أولاً، فهم الواقع الحالي في المنطقة، وهو ما يتمثل في:

أ - الوضع في العراق.

2 - عملية التحول الديمقراطي في إيران، التي يمكن أن تفرز تحسناً في علاقاتها مع الدول العربية.

- 3 - المشكلات التي يعانيتها النظام الإقليمي العربي.
- 4 - التعاون التركي مع إسرائيل، مما جعل الأخيرة تدخل إلى آسيا الوسطى والقوقاز.
- 5 - ظهور الدول الإسلامية في آسيا الوسطى.
- 6 - استمرار سباق التسلح في المنطقة.

وهو ما يثير تساؤلاً يتعلق بالكيفية التي يمكن من خلالها طرح إجراءات بناء الثقة في المنطقة، فالمنطقة لا تفتقر للأدوات والبنية التحتية المطلوبة لإجراءات بناء الثقة؛ إذ بدأت دول المنطقة، بالفعل، حواراً حول إجراءات بناء الثقة ولا سيما في ظل الطبيعة المعقدة والمتشابكة لقضايا الأمن الإنساني في المنطقة. وبهذا الصدد أكد الباحث ضرورة طرح مجموعة من إجراءات بناء الثقة في المنطقة حول قضايا الأمن الاقتصادي والأمن الإنساني بوجه عام. في المجال الاقتصادي يقترح الباحث ضرورة توجيه صناعة الغاز والنفط، فالتحكم في الأسعار إحدى وسائل التعاون، وهناك وسيلة أخرى تتمثل في ضرورة استفادة دول المنطقة بعضها من خبرة وخبراء بعض لتحسين صناعاتها الوطنية والتعاون في المجالات الفنية. أما قضايا الأمن الإنساني، فالتعامل معها يتطلب التوصل لما يطلق عليه اقتراب حكم إنساني Humane Governance. ومثل هذا الحكم الرشيد الإنساني يجب أن يكون على مستويات ثلاثة، محلية وإقليمية وعالمية. وبهذا الصدد اقترح الباحث ما يلي:

1 - ضرورة التوصل إلى اقتراب لإدارة وتنسيق قضايا الاتجار في المخدرات، وذلك لما تسببه من مشكلات، لدول المنطقة، وهناك اتفاق في الوقت الحالي بين السعودية وإيران، وإيران واليمن، وهو ما يجب أن يعمم للتعامل مع هذه المشكلة الخطيرة.

2 - المياه: فالاستثمار والتعاون في مجال المياه مطلوب بشدة في الوقت الحالي، فإيران بوصفها دولة مصدرة محتملة للمياه يجب أن تدعم باستثمارات من جيرانها في الجنوب، فهناك كميات كبيرة تفقد من المياه لافتقار إيران لتكنولوجيا ملائمة للمياه. قضية أخرى ترتبط بهذا الأمر تتمثل في قضايا تجارة الغذاء بين دول المنطقة.

3 - حماية البيئة في الخليج تعد واحداً من أهم الأمور الملحة في الوقت الحالي. ومن ذلك حماية الخليج من تلوث مياهه، فالخليج أصبح أكثر تلوثاً ولا سيما

في ظل تسربات الغاز وما تلقىه سفن الغاز من مخلفات في مياهه. ومن ثم يخلص الباحث إلى ضرورة اتخاذ مجموعة من الخطوات الإجرائية لتحسين التعاون بين الأطراف المعنية، ومنها التركيز على آلية الحوار بين دول المنطقة؛ فأهمية الحوار بوصفه أداة تسهم في تحقيق الأمن التعاوني، تتمثل في أن قضايا الأمن غير التقليدي في الوقت الحالي تتسم بأنها قضايا غاية في التداخل والتشابك كما سلفت الإشارة، ومن ثم يتطلب التعامل معها، أولاً، تفهم مختلف الأطراف لجميع أبعادها، ومن يبرز دور الحوار بوصفه آلية أساسية في خلق تفهم عام ومدخلاً لإجراءات بناء الثقة في دول المنطقة.

أحد الأبعاد المهمة التي لا يمكن إغفالها عند الحديث عن إجراءات بناء الثقة، هو ذلك المرتبط بالتعليم الإقليمي، أو ما يطلق عليه ثقافة السلم، ويقصد بذلك المفهوم هو أنه إذا كنا نتحدث عن إجراءات بناء الثقة فإن أحد المداخل المطروحة والملائمة يتمثل في زرع فكر السلم وثقافته داخل الأفراد من خلال التركيز على التعليم الإقليمي. والتعليم الإقليمي بوصفه مدخلاً لإجراءات بناء الثقة تداوله الدكتور/ليني بيجوت، من خلال دراسته المعنونة «بناء الثقة من خلال التعليم الإقليمي»، وبوجه عام مفهوم بناء السلم مفهوم واسع النطاق يتضمن عدداً كبيراً من الأبعاد، من ضمنها ما يطلق عليه «ثقافة السلم»، وتقوم ثقافة السلم على خلق ثقافة تقوم على السلم من خلال زرع فلسفة السلم بين الأفراد ولا سيما الأطفال، ومن هنا جاء موضوع هذا الفصل، والفرض الأساسي للدراسة يتمثل في أن فكرة إنشاء المركز الإقليمي للحوار والتعاون في غربي آسيا لا بد أن يأخذ في الحسبان زرع ثقافة السلم داخل دول المنطقة من خلال اعتماد المركز على سياسات تعليمية تهدف إلى تطوير قيم السلم من خلال المدارس والجامعات في الدول المشتركة في المبادرة وأن التطوير المشترك لتلك السياسات يمكن أن يعد في حد ذاته على أنه إجراء لبناء الثقة في إطار العلاقات البينية بين تلك الدول، وما يمكن أن تسهم فيه تلك السياسات من تطوير لدور المجتمع المدني وتبني أسلوب التحرك المسبق بدلاً من انتظار مواجهة الآثار الناتجة.

تمثلت فكرة الباحث الرئيسية في أنه إذا كنا نقوم الآن بالإعداد لإنشاء المركز الإقليمي للحوار والتعاون في غربي آسيا فإن إحدى المهام الرئيسية والحقائق التي يجب ألا نغفلها هي أن يكون هذا المركز معنياً ومسؤولاً عن مبادرات وسياسات لتطوير الأمن والتعاون بين الدول الأعضاء من خلال تعديل الأطر التعليمية

الضرورية، التي من خلالها لا يمكن لتلك السياسات أن تعمل بكفاءة في المدى الطويل.

ومن ثم يقترح الباحث أن ينشأ قسم داخل المركز، يتعامل مع تخطيط سياسات التعليم الإقليمي وتطورها. وبهذا الصدد اقترح الباحث التركيز على عدة مجالات يمكن أن يعمل المركز من خلالها لكي يساهم بدور في خلق ثقافة السلم داخل المنطقة، ومنها:

1 - أن يقوم المركز بالتوصية بتدريس منهج تعليم السلم بالتشارع مع أقسام التعليم المختلفة في الدول الأعضاء، وأهمية مثل هذا التشاور تتمثل في تأكيد الخصوصية الثقافية لكل دولة والقبول لهذه المناهج.

2 - المهمة الثانية لقسم التعليم في إطار المركز في علاقته مع مناهج تدريس ثقافة السلم في المدارس سوف تكون في التدريس والتنمية المتخصصة لمعلمي السلم، فدور المدرسين مهم في نجاح هذا البرنامج، ففي ظل هذا الأمر لا بد أن يعلم المدرسون، أولاً، ثقافة السلم حتى يمكنهم زرع تلك الثقافة في نفوس متلقي العلم.

3 - هذا الأمر سوف يتطلب تطوير نظام لمتابعة تنفيذ مناهج تعليم السلم من قبل الدول المعنية، وهدف هذا هو ضمان صيانة مستويات عالية في تعليم السلم وملاحظة المشاركين بين الدول المختلفة أيضاً.

في واقع الأمر، طرح فكرة الأمن التعاوني في منطقة الخليج أو غربي آسيا، كما يحددها الكتاب، فكرة مهمة في الوقت الحالي، ولا سيما في ظل ما تشهده المنطقة من تغيرات متلاحقة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وكذلك الحديث عن إجراءات بناء الثقة في المنطقة، بخاصة في ظل عدم قصر الحديث على الجوانب العسكرية فحسب بل مد الحديث عن إجراءات بناء الثقة للجوانب غير العسكرية. ومن أهم الأفكار التي طرحها الكتاب بهذا الصدد، فكرة مهمة جداً هي فكرة التعليم الإقليمي ودور المركز الإقليمي للحوار والتعاون في غربي آسيا في زرع ثقافة السلم، وهذا أمر غاية في الأهمية ولا سيما في ظل حديث الكتاب عن بناء السلم في غربي آسيا.

وهناك بعض الملاحظات حول الكتاب، التي لا تقلل من الجهد المبذول، ومنها وجود حديث في بعض الأحيان عن غربي آسيا وأحياناً أخرى عن منطقة الخليج، وكان يفضل التوحيد. كذلك ربما كان من الملائم وضع فصل مستقل للحديث عن

مشكلات الأمن الإنساني في المنطقة والاقتراب الأمثل لتعامل دول المنطقة معها، بخاصة أن موضوع الكتاب بالأساس، هو بناء السلم في غربي آسيا، فإذا كان مفهوم الأمن التعاوني هو المفهوم الذي ساد بصورة واسعة فترة ما بعد الحرب الباردة، فإن المفهوم المثير للجدل الآن هو مفهوم الأمن الإنساني، ويركز الأخير على الإنسان الفرد، بوصفه وحدته الأساسية في التحليل انطلاقاً من أن أي سياسة أمنية يجب أن يكون هدفها النهائي تحقيق أمن الأفراد ورخائهم. والمفهوم بوجه عام ليس بجديد؛ فمكونات الأمن الإنساني موجودة منذ القدم، لكن الجديد يتمثل في أن طرحه في الوقت الحالي يأتي في سياق مجموعة كبيرة من التحولات، جعلت المؤسسات الموكل إليها تحقيق أمن الدولة غير كافية أو غير ملائمة للتعامل مع طبيعة مصادر تهديد الأمن البشري في القرن الحادي والعشرين. ففي عصر العولمة أصبح من الصعب تحقيق أمن الأفراد بالاعتماد على الإطار التقليدي لأمن الدول فقط، ومن ثم فالحديث عن الأمن الإنساني ينصب على ضرورة فصل المؤسسات الموكل إليها تحقيق الأمن القومي عن تلك المسؤولة عن تحقيق أمن الأفراد، فالهدف من طرح المفهوم هو كيف يمكننا حماية البشر في القرن الحادي والعشرين من قائمة طويلة من مصادر التهديد سواء تمثلت تلك الحماية في خلق مؤسسات جديدة كفيلة بهذا الأمر، أو إصلاح مؤسسات قائمة بالإضافة إلى بحث السبل الكفيلة بتخفيف آثار تلك التهديدات. ومن ثم كان من الملائم طرح المداخل الملائمة للتعامل مع مشكلات الأمن الإنساني وكيفية تطبيق إجراءات بناء الثقة بهذا الصدد.

